سلسلة السنن المهجورة والبدع المنشورة (٦)

تحرير الخلاف فى صيغ تكبيرات العيدين

ما الذى ورد عن الصحابة ﷺ ؟

هل يجوز الزيادة على ما ورد من تكبيرات الصحابة ﷺ ؟

هل يسوغ الخلاف مع من يستحسن ويزيد على تكبيرات الصحابة ﷺ ؟

وما حكم الزيادة على التكبيرات التى وردت عن الصحابة ﷺ ؟

إعداد / على بن شعبان

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد ...

فى كل عيد من أعياد المسلمين (عيد الفطر وعيد الاضحى) يكثر الكلام على مسألة التكبير وهل يجوز التكبير بصيغ غير التى وردت عن الصحابة رضى الله عنهم وتعلو الاصوات ويكثر الشقاق والفرقة والمعارك الكلامية بين المسلمين سواء على مستوى عوام المسلمين أو سواء خواصهم (طُلاب العلم) وينقسم المُسلمين ما بين مؤيد لصيغ التكبير غير التى وردت عن الصحابة ، وما بين مُعارض لها وقائل ببدعيتها ، وما بين مُسوغ للخلاف وأن كلا الطرفين على صواب وأن الامر فيه سعة ، ولا يجوز الاختلاف فى هذا ، فعزمت على تحرير المسئلة على مُقتضى الصناعة الاصولية ، فألله أسأل العون والسداد وأن يُجنبنى الخطأ والزلل ، وأن تخرج على صِغرها بيضاء ناصعة نافعة لى وللمسلمين .

أولاً : لم يصح عن النبى ﷺ حديث مرفوع فى صيغة التكبير ، لكن ثبت عن بعض الصحابة ثلاث صيغ للتكبير ، وهم ابن مسعود وابن عباس وسلمان الفارسى رضى الله عنهم جميعا .

ثانياً : ورد خلاف هذه الصيغ واستحسان الزيادة فى التكبير عن بعض الائمة من أئمة المذاهب كـــ الشافعى وغيره

وقد أستدل كل فريق ببعض الادلة منها ما هو صحيح شرعى ومنها ما هو عقلى استحسانى ، وإليكم التفصيل :-

أستدل القائلون بجواز الزيادة على تكبير الصحابة بما يلى :-

١- أنه لم يصح حديث واحد الى النبى ﷺ يُفيد حصر صيغ التكبير فى صيغة مُعينة .

٢- أن الصحابة أنفسهم اختلفوا على أكثر من صيغة دون إنكار أحد منهم للاخر فدل ذلك على جواز الاستحسان فى الزيادة على الصيغ الواردة عن الصحابة أو ما يُماثلها أو أى صيغة تكبير ، وأن الامر فى ذلك فيه سعة .

وأستدل القائلون ببدعية الزيادة على تكبير الصحابة بما يلى :-

أولاً :- يُجاب على الفريق الاول أنه لم يصح حديث مرفوع للنبى ﷺ بما يلى :-

قالوا : قد ورد عن النبى ﷺ ما يُفيد رفع صيغ التكبير إليه ﷺ بـــ دلالة المفهوم

ودَلالَةُ الْمَفْهُومِ : هى مَا دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ لا فِي مَحَلِّ النُّطْقِ

واليكم الدليل على ذلك أى (ما دل عليه اللفظ لا فى محل النطق)

١- أن التكبير دعاء ، والدعاء عبادة ، والعبادة توقيفية على النص (الكتاب والسنة فقط) وكون الصحابة يفعلون هذه العبادة ، فإما أنهم سمعوها منه ﷺ ، وإما أنهم فعلوها معه ﷺ ، أو فهموا ذلك من النبى ﷺ .

٢- إجماع الصحابة ﷺ ، وإجماع الصحابة ﷺ له حكم الرفع ، وذلك الاجماع ثبت بأن الصحابة ﷺ فعلوا هذا الفعل أى (صيغ التكبير الثلاث) فى عهد الخلفاء الراشدين الاربعة وما بعدهم ، فكل الصحابة ﷺ لم يُنكروا على أحد منهم بل لم يُنكر أحد من الاصحاب الثلاثة (سلمان ، ابن مسعود ، ابن عباس) وهذا هو ما يُسمى بخلاف التنوع ، أى أن صيغ التكبير الثلاث مشروعة لإقرار جميع الصحابة ﷺ لذلك الفعل ، أما من أخترع صيغة جديدة فيُقال له : أين إقرار الصحابة ﷺ لك حتى نفعل بفعلك ، فالصحابة جميعاً هم الدين ، والدين هم ، لا يجتمعون على باطل ، فاتنى بمثلهم

قال الله تعالى عنهم (فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا) البقرة ١٣٧
وقال تعالى (وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا) النساء ١١٥

قال الامام أحمد بن حنبل رحمه الله :

" إذا كان فى المسألة عن النبى ﷺ حديث ، لم نأخذ فيها بقول أحد من الصحابة و لا من بعدهم خلافه .
وإذا كان فى المسألة عن أصحاب رسول الله ﷺ قول مُختلف نختار من أقاويلهم ولم نخرج عن أقاويلهم إلى قول غيرهم ." أهـ

التأصيل فى طلب العلم ص ٩ لـ محمد عمر بازمول

ولنفرض جدلاً أنهم اختلفوا ، فهل يجوز لنا إحداث قول يزيد على قولهم ، ونضع رؤسنا برؤسهم ، هذا ضلال مبين .
فاختلاف الصحابة على قولين إجماع منهم أن ليس للمسئلة قول ثالث
واختلافهم على ثلاثة اقوال إجماع منهم أن ليس للمسئلة قول رابع

وهذا هو الذى ورد عن الصحابة ﷺ :

١- حَدَّثَنَا أَبُو الأَحْوَصِ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنِ الأَسْوَدِ ، قَالَ : كَانَ عَبْدُ الله يُكَبِّرُ مِنْ صَلاَةِ الْفَجْرِ يَوْمَ عَرَفَةَ إِلَى صَلاَةِ الْعَصْرِ مِنَ يوم النَّحْرِ ، يَقُولُ : اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ .

مصنف ابن ابي شيبة برقم ٥٦٧٩ ، ٢ / ١٦٥ بسند صحيح ط / الدار السلفية الهندية

٢- أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ الْحَارِثِ الْفَقِيهُ أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدِ بْنُ حَيَّانَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْحَكَمِ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ : يُكَبِّرُ مِنْ غَدَاةِ عَرَفَةَ إِلَى آخِرِ أَيَّامِ النَّفْرِ لاَ يُكَبِّرُ فِى الْمَغْرِبِ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ اللَّهُ أَكْبَرُ وَأَجَلُّ اللَّهُ أَكْبَرُ عَلَى مَا هَدَانَا.

سنن البيهقى برقم ٦٠٧٤ ٣ / ٣١٥ بسند صحيح ط / دار الباز مكة المكرمة

٣- أَخْبَرَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ بْنُ بِشْرَانَ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ الصَّفَّارِ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاق أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ عَاصِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِى عُثْمَانَ النَّهْدِىِّ قَالَ : كَانَ سَلْمَانُ رَضِىَ اللَّهُ عَنْهُ يُعَلِّمُنَا التَّكْبِيرَ يَقُولُ : كَبِّرُوا اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا أَوْ قَالَ تَكْبِيرًا اللَّهُمَّ أَنْتَ أَعْلَى وَأَجَلُّ مِنْ أَنْ تَكُونَ لَكَ صَاحِبَةٌ أَوْ يَكُونَ لَكَ وَلَدٌ أَوْ يَكُونَ لَكَ شَرِيكٌ فِى الْمُلْكِ أَوْ يَكُونَ لَكَ وَلِىٌّ مِنَ الذُّلِّ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا ، اللَّهُمَّ ارْحَمْنَا ثُمَّ قَالَ : وَاللَّهِ لَتَكْتُبُنَّ هَذِهِ لاَ تُتْرَكُ هَاتَانِ وَلَتَكُونَنَّ شَفْعًا لِهَاتَيْنِ .

سنن البيهقى برقم ٦٠٧٦ ، ٣ / ٣١٦ بسند صحيح ، ط / دار الباز مكة المكرمة

هذا هو الذى ورد عن الصحابة ﷺ وعن هديهم فى التكبير وإقرارهم للصيغ الثلاث ، فمن مثلهم حتى نهتدى بهديه ، أو يجعلنا نزيد على هديهم ، فوالله لو كانت الزيادة على صيغ التكبير هذه خير لفعلوها ، ولسارعوا إليها ، فما من خير الا وهم به أحق ، وإليه أسبق ، وعليه أحرص ، رضى الله عنهم جميعاً .

وأما ما زاده الناس سواء كانوا أئمة وعلماء مُجتهدين من بعد الصحابة ، أو كانوا مُقلدين ، ما زادوه على التكبير الذى ورد عن الصحابة مما هو مسموع ومعروف الان فمُخترع لا أصل له .

قال الحافظ ابن حجر العسقلانى (وقد أُحدث فى هذا الزمان زيادة فى ذلك لا أصل لها) . اهــ

فتح البارى شرح صحيح البخارى ٢ / ٤٦٢ باب التكبير ايام منى ط / دار المعرفة – بيروت

كانت فى زمانهم (زيادة) وعندنا الان فى زماننا أهازيج وأناشيد فالله المستعان !! (ابو مالك ، صحيح فقه السنة)

فكيف لنا أن نتعبد لله بشىء لا أصل له فى كيفية التعبد لهذه الايام (عيد الفطر وعيد الاضحى)

ان الذى غفل عنه كثير ممن يقولون بجواز هذه الزيادات على ما ورد عن الصحابة هو أن فعلهم هذا هو عينُ البدعة وسأوضح لكم الان ذلك بأمثلة بسيطة تقريباً للفهم :–

١– هل هذا التكبير الذى يؤدى فى أيام العيد من الدعاء ؟
الجواب نعم هو دعاء ثناء وعبادة .

٢– ما حكم تخصيص دعاء مُعين لوقت أو مكان أو حال مُعين دون أن يرد فى هذا نص ؟
الجواب بدعة لان التعبد بأى شىء الى الله يفتقر الى نص (وحى من القران والسنة وإجماع الصحابة لان له حكم الرفع) لان العبادة توقيفية على النص

٣– ألست تعتقد أنك تتعبد الى الله بهذا الدعاء (تكبيرات العيد) ؟
الجواب نعم

٤– أين دليل هذه العبادة ؟!!
الجواب ....

٥– أم أنك تُجوز إحداث عبادات بغير نص من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة ؟!!
لا تعليق

وأزيد القارىء بصيرة وعلماً بالمسألة بسؤال : كيف انتشرت هذه التكبيرات ؟ ومن الذى دعا إليها واستحسن العمل بها ؟

كيف بدأت صيغ التكبيرات التى تُزيد على صيغ تكبيرات الصحابة ﷺ ؟

(قال الامام الشافعى رحمه الله) : والتكبير كما كبر رسول الله ﷺ فى الصلاة " الله أكبر " فيبدأ الامام فيقول : " الله أكبر الله أكبر الله أكبر " حتى يقولها ثلاثا وإن زاد تكبيرا فحسن وإن زاد فقال : " الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا الله أكبر ولا نعبد إلا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون لا إله إلا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده لا إله إلا الله والله أكبر " فحسن وما زاد مع هذا من ذكر الله أحببته ، غير أنى أُحب أن يبدأ بثلاث تكبيرات نسقا وإن اقتصر على واحدة أجزأته وإن بدأ بشئ من الذكر قبل التكبير أو لم يأت بالتكبير فلا كفارة عليه . اهــ الام للشافعى ١ / ٢٧٦

ويُستحب أن يزيد عند الشافعية بعد التكبيرة الثالثة : (الله أكبر كبيراً ، والحمد لله كثيراً ، وسبحان الله بكرة وأصيلاً) كما قاله النبى ﷺ على الصفا .

ويُسن أن يقول أيضاً بعد هذا : (لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه ، مخلصين له الدين ، ولو كره الكافرون ، لا إله إلا الله وحده ، صدق وعده ، ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده ، لا إله إلا الله والله أكبر) .

وهذه الزيادة إنشاءها عند الحنفية ، ويختمها بقوله :

(اللهم صلِّ على محمد وعلى آل محمد، وعلى أصحاب محمد، وعلى أزواج محمد، وسلم تسليماً كثيراً) . اهـ

الفقه الاسلامى وأدلته ٢ / ٥٣٢ ، لـ وَهْبَة الزُّحَيْلِيّ ط / دار الفكر – سوريَّة ، و الفقه على المذاهب الاربعة ١ / ٥٥٣ للجزيرى

قُلت (على شعبان) : أما عن الاستدلال بكلام الامام الشافعى فهو رحمه الله (الشافعى) على العين والرأس ولكنه ليس مشرع لنا فهو رحمه الله لم يستدل على كلامه هنا بقال الله وقال رسوله ومن المعروف أن العلماء يستدل على كلامهم ولا يستدل بكلامهم .

وأما عن قول الامام الشافعى : وإن زاد تكبيرا فحسن ، فهذا خلاف ما جاء به النبى ﷺ وفهمه الصحابة ﷺ فالاستحسان فى العبادات بدعة مُنكرة واتهام للنبى ﷺ والصحابة ﷺ بالتقصير ، فهم على كل خير أحرص واليه أسبق

والامام الشافعى هو هو نفسه الذى قال : (من أستحسن فقد شرع) . اهـ

الأشباه والنظائر ٢ / ١٩٦ ، لـ تاج الدين السبكى الشافعى ، ط / دار الكتب العلمية

نهاية المطلب فى دراية المذهب ١٨ / ٤٧٣ ، لـ إمام الحرمين الجوينى الشافعى ، ط / دار المنهاج

ويلزم من كلامه أن التحسين والتقبيح متروك للشرع (الكتاب والسنة) ، والامام الشافعى قد خالف كلامه فى الفقرة السابقة ، والمعصوم من عصمه الله .

وقال الامام الشافعى أيضاً : إن من قال بالاستحسان فقد قال قولًا عظيمًا ووضع نفسه في رأيه واجتهاده واستحسانه على غير كتاب ولا سنة موضعها في أن يتبع رأيه كما ابتغاه ، وفي أن رأيه أصل ثالث أمر الناس باتباعه .

وهذا خلاف كتاب الله عز وجل لأن الله تعالى إنما أمر بطاعته وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم . اهـ

الام للشافعى ٦ / ٢١٦ ، الأشباه والنظائر ٢ / ١٩٦ ، لـ تاج الدين السبكى الشافعى ، ط / دار الكتب العلمية

وقال الامام الشافعى رحمه الله : " العلم طبقات : الأولى : الكتاب والسنة ، إذا ثبتت السنة .

ثم الثانية : الإجماع فيما ليس فيه كتاب ولا سنة ، والثالثة: أن يقول بعض أصحاب النبى ﷺ ولا نعلم له مُخالفاً منهم .

والرابعة : اختلاف أصحاب النبى ﷺ ورضى عنهم ، والخامسة : القياس على بعض هذه الطبقات ، ولا يُصار إلى شيء غير الكتاب والسنة وهما موجودان وإنما يؤخذ العلم من أعلى ". اهـ التأصيل فى طلب العلم بقلم محمد عمر بازمول ص ٩

وأما عن قول الشافعية : كما قاله النبى ﷺ على الصفا ، فخطأ بين ، لان العبادات لا يدخل فيها القياس والاستحسان

وأما عن قول الاحناف : ويسن أن يقول أيضاً بعد هذا .... ، فنقول يُسن عن من ؟!! ، عن النبى ؟ ، أم عن أصحابه ؟ أم عن أى أحد ؟!! نَبِّئُونِي بِعِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ

وإليكم بعض أقوال العلماء فى هذه المسألة :

قال الخطيب البغدادى رحمه الله (باب القول في أنه يجب اتباع ما سنه أئمة السلف من الإجماع والخلاف ، وأنه لا يجوز الخروج عنه إذا اختلف الصحابة فى مسألة على قولين ، وانقرض العصر عليه ، لم يجز للتابعين أن يتفقوا على أحد القولين ، فإن فعلوا ذلك لم يزل خلاف الصحابة والدليل عليه أن الصحابة أجمعت على جواز الأخذ بكل واحد من القولين ، وعلى بطلان ما عدا ذلك ، فإذا صار التابعون إلى القول بتحريم أحدهما ، لم يجز ذلك ، وكان خرقا للإجماع وهذا بمثابة ما لو اختلفت الصحابة في مسألة على قولين ، وانقرض العصر عليه ، فإنه لا يجوز للتابعين إحداث قول ثالث ، لأن اختلافهم على قولين إجماع على إبطال كل قول سواهما ، كما أن إجماعهم على قول إجماع على إبطال كل قول سواه ، فكما لم يجز إحداث قول ثان فيما أجمعوا فيه على قول لم يجز إحداث قول ثالث فيما أجمعوا فيه على قولين ثم روى الخطيب بإسناده عن عمر بن عبدالعزيز قوله : سَنَّ رسول الله ﷺ وولاة الأمر بعده سُنناً ، الأخذ بها تصديق لكتاب الله واستكمال لطاعته ، وقوة على دين الله ، ليس لأحد تغييرها ولاتبديلها ولا النظر فى رأى من خالفها ، فمن اقتدى بما سَنّوا اهتدى ، ومن استبصر بها بصر ، ومن خالفها واتبع غير سبيل المؤمنين ولاّه الله ما تولى وأصلاه جهنم وساءت مصيراً) . اهـ

الفقيه والمتفقه ١/ ٢٤٦ ، ٢٤٧ للخطيب البغدادى ط / دار ابن الجوزى السعودية

قال الامام الشاطبى: السكوت عن حكم الفعل أو الترك إذا وُجد المعنى المُقتضى له وانتفى المانع منه ، إجماع من كل ساكت على أنْ لا زائد على ما كان ، إذ لو كان ذلك لائقًا شرعًا أو سائغًا لفعلوه فهم كانوا أحق بإدراكه والسبق إلى العمل به . اهـ

الاعتصام ٣٦٣/١ للشاطبى ط / المكتبة التجارية الكبرى – مصر .

وإننى لأُناشد من يعثر على خطأ فى عملى أهيب به أن يُصلحه ولينصح لنا بالدليل من (الكتاب والسنة بفهم الصحابة) وجزاه الله خيراً ، وإننى أُقدم الاعتذار عن كلمة لم أعنها ، أو خاننى التعبير ولم أرم إليها وآسف عما شط به القلم راجياً أن يكون نقداً علمياً (والعلم قال الله قال رسوله قال الصحابة) بعيدا عن الاساءة نائياً عنها ، هذا وما كان من توفيق فمن الله وحده وما كان من خطا فمنى ومن الشيطان والله ورسوله منه براء وهو سبحانه حسبنا ونعم الوكيل وأسأل الله العظيم أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ، ليس لأحد فيه حظ ولا نصيب ..
إنه سميع مُجيب ولا تنس أخى الحبيب أن تُفيدنا بتصويباتك ومُقترحاتك ، وبالنقد العلمى البناء فإن هذا العمل جُهد بشرى وقد أبى الله أن يجعل العصمة إلا لكتابه ولا تنسوا من قام بهذا العمل من دعائكم .. ت / ٠١٠٢٢٧٨٠٥٣٧

ناشدتك الله يا قارئاً أن تسأل الغفران للكاتب ******* ما دعوة أنفع يا صاحبى من دعوة الغائب للغائب

لَقَدْ مَضَيْتُ خَلْفَ الرَّكْبِ ذَا عَرَجٍ ****** مُؤَمِّلاً جَبرَ مَا لاقَيْتُ مِنْ عِرَجِ
فَإِنَّ لَحِقْتُ بِهِمْ مِنْ بَعدِ مَا سَبَقُوا ****** فَكَمْ لِرَب الوَّرَى فِي النَّاسِ مِنْ فَرجٍ
وَإِنْ ضَلَلْتُ بِقَفْرِ الأَرضِ مُنْقَطِعًا ****** فَمَا عَلَى أَعْرَجٍ فِي النَّاسِ مِنْ حَرَجِ

أخوكم / على بن على بن شعبان ، مدينة القنطرة شرق ، الاسماعيلية